

المحاضرة الخامسة

البنوك التجارية الإسلامية

محتويات الفصل

الفصل العاشر : البنوك التجارية الإسلامية

مقدمة

اولا : موارد واستخدامات البنوك الإسلامية

- موارد البنوك (الموارد الداخلية والموارد الخارجية)
- استخدامات البنوك الإسلامية

ثانيا : قنوات الاستثمار في البنوك الإسلامية

- الاتجار (بيع الصرف ، بيع المطلق ، بيع الثمن بالعين)
- المشاركة (المضاربة)

الفصل العاشر

البنوك التجارية الإسلامية

١- مقدمة

ترجع نشأة البنوك الإسلامية إلى الستينيات من القرن الماضي، حيث تأسس أول بنك للادخار يتعامل وفق الشريعة الإسلامية بمصر عام ١٩٦١ .

وكان الدافع الرئيسي لتأسيس البنوك الإسلامية هو تجنب المعاملات الربوية التي يقوم عليها العمل المصرفي في النظام الوضعي . فالشريعة الإسلامية تحرم ربا البنوك كما جاء في فتوى المؤتمر الثاني للمصرف الإسلامي التي تقول " يؤكد المؤتمر على أن ما يسمى بالفائدة في اصطلاح الاقتصاديين الغربيين ومن تبعهم هو من الربا المحرم شرعا". كما جاء في قرارات مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة أن "الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم، لا فرق في ذلك بين ما يسمى بالقرض الاستهلاكي وما يسمى بالقرض الإنتاجي، لأن نصوص الكتاب والسنة في مجموعها قاطعة في تحريم النوعين".

وقدر انتشرت البنوك الإسلامية خلال المعقدين الماضيين انتشارا واسعا، فلا تكاد تخلو عاصمة عربية من بنك إسلامي واحد على الأقل. بل تحققت أسلمة النظام المصرفي بكامله في السودان، كما انتشرت البنوك الإسلامية في كل من باكستان وإيران وبنجلاديش. ومن أحدث التطورات في هذا المجال تحول بنك دبي إلى بنك إسلامي، وإطلاق البنك السعودي للاستثمار (SAIB) برنامجه الجديد "الأصالة"، والبنك الإسلامي للاستثمار برأسمال بليون دولار، وتأسيس مجموعة مستثمرين كويتيين لبنك الشام الإسلامي في سوريا، وجميعها تمت في عام ٢٠٠٥. وافتتاح البنك الدولي الإسلامي العملاق برأسمال بليون دولار في ماليزيا في عام ٢٠٠٧.

والجدول أدناه يوضح أحجام أصول أهم البنوك الإسلامية بالمليون دولار في عام ٢٠٠٦.

اسم البنك	الأصول
الراجحي	٢٥,٣٤٣
بيت التمويل الكويتي	١٥,٩٥١
بنك دبي الإسلامي	١١,٩٥١
بنك أبو ظبي الإسلامي	٦,٠٤٣
البنك الإسلامي الماليزي	٤,٣٧٦
بنك الجزيرة	٣,٧٧٨
بنك موالات الماليزي	٢,٨٣٦
بنك قطر الإسلامي	٢,٦٢٥
بنك الأردن الإسلامي	٢,١٩٨
بنك قطر الإسلامي الدولي	١,٧٤١

المصدر : التقرير السنوي، أعمال الخليج

وقد أصبح للبنوك الإسلامية وجودها حتى في العواصم الغربية مثل جنيف ولوكسمبرج وأثينا، وكان آخرها هو افتتاح البنك الإسلامي البريطاني

(IBB)، الذي منحه سلطات الخدمات المالية في بريطانيا ترخيصا لمزاولة أعماله في شهر آب/ أغسطس من عام ٢٠٠٤، كما افتتح ذات البنك أول فرع له في جلاسكو باسكتلاندة في عام ٢٠٠٧، كما ينوي فتح فروع أخرى في كل من فرنسا وألمانيا في عام ٢٠٠٨. وقد بدأ بنك البركة بالبحرين في برنامج طموح لافتتاح ٥٠ فرع في إندونيسيا وماليزيا خلال العام ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

ويسعى بنك الراجحي أيضا إلى دخول السوق الماليزية. أما بيت التمويل الكويتي فيعمل على الاستحواذ على بنك في إندونيسيا، كما يخطط لبيع أول سندات إسلامية في الصين في القريب العاجل.

ومن الصفقات الاستثمارية الإسلامية الكبيرة التي تعاملت فيها بنوك عالمية مؤخرا: صفقة لصكوك إسلامية بمبلغ ٣,٥ بليون دولار التي شارك فيها كل من البنك الألماني وبنك باركليز البريطاني لتمويل نشاط مؤسسة الموانئ والمناطق الحرة الإماراتية. كما أطلقت مؤسسة نخيل بمشاركة بنك باركليز عقود إيجارة وصكوك إسلامية بمبلغ ٢,٥ بليون دولار. كذلك تخطط مؤسسة (UBS) لإدارة صكوك إسلامية تقدر قيمتها بنحو ١,٥ بليون دولار.

٢. موارد واستخدامات البنوك الإسلامية

تعمل البنوك الإسلامية كوكلاء ماليين يقومون بحشد المدخرات من وحدات الفائض في الاقتصاد، لتتولى نيابة عنها استثمار هذه الأموال على أساس المشاركة في الربح بطريقة مباشرة، أو بطريقة غير مباشرة من خلال توفير التمويل للمستثمرين الذين يتقدمون بمشروعات ذات جدوى. وهي بذلك تلعب دورا أساسيا وفاعلا في مساعدة منشآت الأعمال على التغلب على مشكلات التمويل المباشر، الذي يعتمد على الصلة المباشرة بين المدخرين والمستثمرين، وكذلك تكلفة الوقت والجهد المبذول في عملية البحث التي يقوم بها الطرفان. ثم تكاليف المتابعة والمراقبة والمخاطرة.

وتختلف البنوك الإسلامية اختلافا كبيرا عن البنوك الربوية من حيث مواردها واستخداماتها لهذه الموارد، ليس فقط من حيث خلوها من المعاملات الربوية فحسب، وإنما أيضا من حيث طبيعة وحدود مسؤوليتها

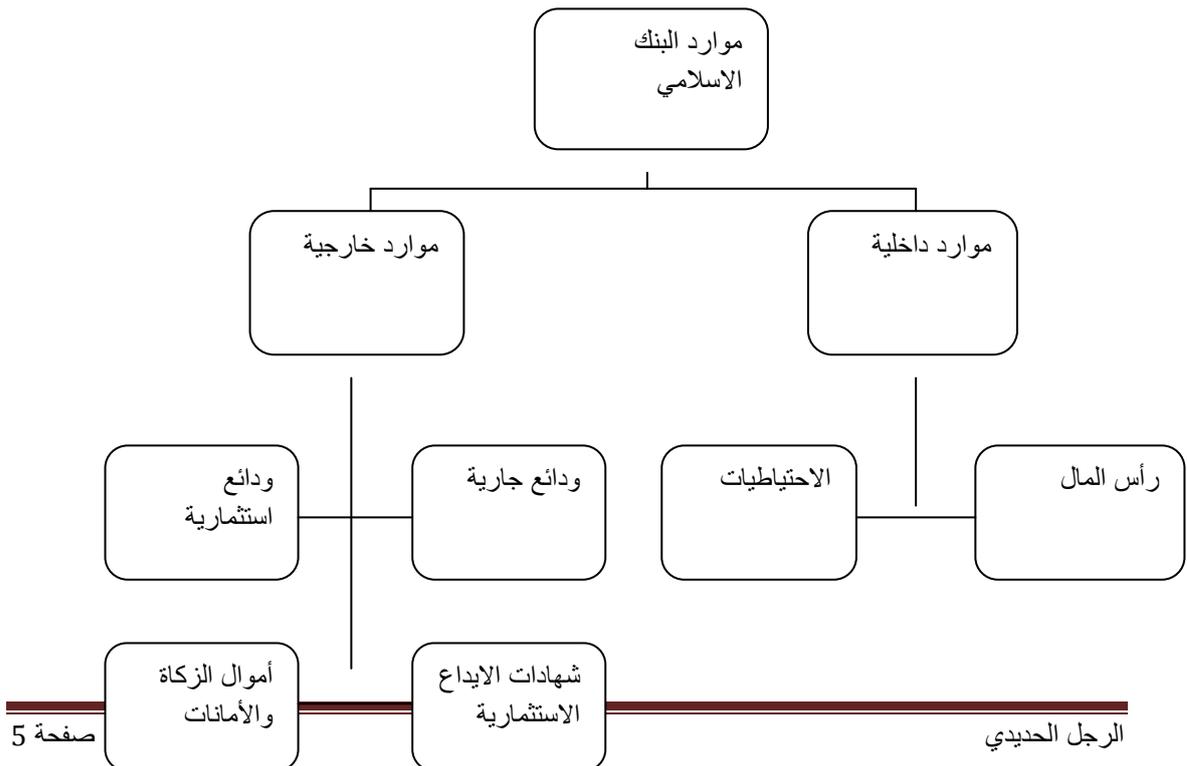
تجاه عملائها ومستوى المخاطر المرتبطة بالاستخدامات المختلفة لتلك الموارد المالية.

وفيما يلي نستعرض أهم بنود موارد واستخدامات البنوك الإسلامية.

١,٢ موارد البنك الإسلامي

١,١,٢ الموارد الداخلية

وتشمل رأس المال المدفوع، بالإضافة إلى احتياطات رأس المال، التي تضم كل من الأرباح غير الموزعة ومخصصات الإهلاك وصافي الموجودات الثابتة. ولا يتحدد مستوى نشاط البنك في قبول الودائع والاستثمار بحجم موارده الداخلية فقط، بل يصل إجمالي استثمارات البنك عادة إلى أضعاف إجمالي موارده الداخلية. وإنما ترجع أهمية الموارد الداخلية للبنك إلى كونها مصدرا لثقة المودعين والمراسلين في الخارج. لذلك، تقوم البنوك المركزية، كما سنرى فيما بعد، بتحديد الحد الأدنى لنسبة رأس المال إلى الودائع صيانة لهذه الثقة. ويجب على البنك زيادة رأس ماله إذا أراد توسيع حجم نشاطه بما يفوق النسبة المحددة لحجم الودائع إلى رأس المال المدفوع.



وتشمل الودائع الجارية والودائع الاستثمارية والحسابات الأخرى الدائنة مثل، تأمينات الاعتمادات، والشيكات المقبولة، والحوالات والأمانات. ومطلوبات لبنوك تجارية أخرى محلية وخارجية، ومطلوبات للبنك المركزي. وتعتبر الودائع الجارية والاستثمارية أهم مكونات الموارد الخارجية لذا نتناولها فيما يلي بشيء من التفصيل:

- (١) الودائع الجارية: هي ودائع تحت الطلب في أي وقت دون أي قيد أو شرط، يمكن السحب عليها بالشيكات أو بالوسائل الإلكترونية الحديثة. والبنك الإسلامي غير ملزم بدفع أية عوائد غير صريحة متمثلة في الحصول على بعض الخدمات المجانية، شريطة الاحتفاظ بحد أدنى من الرصيد في حساباتهم الجارية. وتضم هذه الخدمات المجانية متابعة تحركات الحساب وتزويد العميل ببيان شهري بها، وأيضا دفاتر شيكات مجانية متى طلب العميل ذلك، وكذلك تزويده بالبطاقة الإلكترونية للصراف الآلي.
- (٢) الودائع الاستثمارية: وهي أهم مصدر للموارد الخارجية للبنوك الإسلامية على الإطلاق. وتشمل الأموال التي يودعها العملاء في البنك ويفوضون البنك حق استثمار أو تحمل الخسارة من رأس المال الذي ساهموا به في حالة فشل الاستثمار، شريطة ألا تكون الخسارة ناتجة عن إهمال من جانب البنك. بمعنى أن تحقق الربح للمودعين أمر غير مؤكد في البنوك الإسلامية، وربما فقد المودعون رؤوس أموالهم جزئيا أو كليا في حالة تعرض الاستثمار للخسارة. وفي هذه الحالة يتحمل البنك خسارة ما قدم من خدمات إدارية وفنية لاستثمار الودائع. وعموما، يتم الإيداع في حسابات الاستثمار بموجب عقد مضاربة بين العميل من جهة، وهو في هذه الحالة رب المال، والبنك الإسلامي، من الجهة الأخرى، وهو المضارب الذي سيقدم العمل.

وقد يكون عقد المضاربة غير مقيدا لنوع النشاط الذي سيتم فيه الاستثمار، حيث يحق للبنك التصرف في الودائع بالاستثمار بالكيفية وفي المجالات التي تحقق النفع للطرفين، بما في ذلك إمكانية خلط أموال الودائع بأموال البنك في مختلف عقود الاستثمار. وينص عقد المضاربة في جميع الحالات على نسب اقتسام الربح بين العميل والبنك،

أما في حالة الخسارة فيتحمل كل من المودعين والبنك نسب من الخسارة تتناسب ونسب مشاركتهم في رأس المال.

وفي ظل نظام الاحتياطي الجزئي لإصدار النقود المصرفية المعمول به في النظام المصرفي الإسلامي في عالمنا المعاصر، تحتاج البنوك الإسلامية إلى السيولة لزيادة أرصدها الحرة، وبالتالي قدرتها على التوسع في نشاطاتها الاستثمارية. وتعتمد البنوك الإسلامية في توفير السيولة من مصادر خارجية على بيع شهادات ايداع (Certificate of Deposit) استثمارية للبنوك التجارية الأخرى. كذلك، يكون البنك المركزي في النظام الإسلامي على استعداد دائم لشراء مثل هذه الشهادات إما بهدف زيادة عرض النقود أو لمساعدة البنوك في حالات العسر المالي دعماً لاستقرار ثقة المودعين، واستقرار النظام المصرفي وتأمينه ضد الأزمات المصرفية والمالية.

٢,٢ استخدامات البنك الإسلامي

وهي أصول أو موجودات البنك، وتتكون من الاحتياطات القانونية المطلوبة لتأمين السحب من الودائع علاوة على الاحتياطات الزائدة، والتي يحتفظ بها البنك جميعاً كقندية بالصندوق، وودائع لذا البنك المركزي، بالإضافة إلى الاستثمارات غير المباشرة للبنك في صكوك مالية إسلامية. أما الجزء الأكبر والأهم من استخدامات البنك الإسلامي فيتمثل في الاستثمارات المباشرة للبنك من خلال عقود المشاركة والمضاربة والمرابحة والسلم والبيع الآجل والإجارة وغيرها من الصيغ الشرعية للاستثمار، ويمثل ركيزة النشاط المصرفي الإسلامي غير الربوي والذي يقوم أساساً على المشاركة في الربح.

وقد كان الاستثمار الذاتي هو السائد عند بداية انطلاقة البنوك الإسلامية قبل أربعة عقود، حيث درجت البنوك الإسلامية في تلك المرحلة على امتلاك منشآت أعمال تعمل في مجالات تجارة الجملة والبيع بالتقسيط وفي الاستيراد والتصدير وفي الاستثمار العقاري في الأراضي ومشروعات الإسكان سواء بالتأجير أو التمليك، وفي مجال الخدمات، كالنقل والمواصلات والتأمين وغيرها. وقد كان دافع البنوك الإسلامية

إلى تبني هذا الأسلوب في الاستثمار في ذلك الوقت، هو التغلب على مشكلة قلة الطلب على التمويل من البنوك الإسلامية من قبل قطاع الأعمال. فلم تكن الصيغ الشرعية للتمويل مألوفة بين رجال الأعمال في ذلك الوقت ممن اعتادوا التعامل الربوي الذي تقدمه البنوك التقليدية وتروج له منذ أمد بعيد في غياب الوعي الديني لدى الشعوب الإسلامية آنذاك.

ومن المآخذ على هذا الأسلوب في الاستثمار ضرورة امتلاك البنوك لأجهزة إدارية متخصصة في جميع فروع الأنشطة التي تستثمر فيها البنوك. الأمر الذي أدى إلى ارتفاع التكاليف وتدني في الكفاءة الإدارية، وبالتالي انخفاض معدلات الربح الممكنة في ظل الاستثمار الذاتي. في مرحلة لاحقة، ومع تطور الوعي المصرفي الإسلامي وللتغلب على سلبيات الاستثمار الذاتي المباشر، تحولت معظم استخدامات البنوك الإسلامية إلى أسلوب الاستثمار غير المباشر من خلال مشاركة أطراف أخرى، وفق أساليب مختلفة للمشاركة في الربح، نتناولها بالتفصيل في الجزء التالي.

٣. قنوات الاستثمار في البنوك الإسلامية

١,٣ الاتجار

يهدف الاتجار (Trading) إلى تحقيق الأرباح من خلال دخول البنك في عمليات شراء لبعض السلع بقصد بيعها بأسعار تفوق تكلفة شرائها وتحقيق الربح من وراء ذلك. وتتميز عمليات الاتجار بانتقال ملكية السلع من البائع إلى المشتري فور التعاقد، مما يسمح للمشتري ببيع السلعة بسعر يضمن له تحقيق هامش من الربح المستهدف. ويشمل الاتجار في البنوك الإسلامية ثلاثة أقسام من البيوع، وهي:

١,١,٣ بيع الصرف

ويوصف بيع الثمن بالثمن، وهو مبادلة النقد بالنقد، كما يحدث في سوق الصرف، حيث يتم مبادلة النقد المحلي بالنقد الاجنبي وفق سعر الصرف السائد. ويبيع الصرف من الخدمات الرئيسية التي يقدمها البنك الإسلامي للجُمهور.

٢,١,٣ البيع المطلق

وهو البيع المتعارف عليه عادة في أسواق السلع، حيث يتم مبادلة السلعة بالنقد. ويضم البيع المطلق نوعان: هما البيع الحاضر الذي يتم فيه سداد قيمة السلعة بالنقد في الحال. والبيع الآجل الذي يتم فيها السداد في المستقبل. ويأخذ البيع المطلق الحاضر أربعة أشكال وهي:

أولاً، بيع المساومة: ويتم فيه البيع بسعر يتم التوصل إليه عن طريق عملية المساومة بين البائع والمشتري، دون اعتبار للسعر الذي اشترى به البائع بداية.

ثانياً، بيع التولية: ويتم فيه بيع السلعة بالثمن ذاته الذي سبق للبائع دفعه عند شراء السلعة دون زيادة أو نقصان. وقد يقدم البنك على مثل هذا النوع من البيوع لربطه ببيوع أو سلع أخرى يحقق منها الربح، أو للتخلص من مخزون ثبت للبنك عدم جدوى الاحتفاظ به لأي فترات زمنية أخرى.

ثالثاً، بيع الحطيطة: ويتم فيه البيع بسعر يقل عن الثمن الذي اشترى به البنك.

رابعاً، بيع المرابحة: وفيه يتم بيع السلعة بسعر يزيد على سعر شراء البنك للسلعة بداية بمقدار من الربح المحدد في عقد البيع.

أما البيع المطلق الآجل فيشمل بيع السلم والاستصناع. وفي بيع السلم يتم سداد السعر حاضراً على أن تسلم السلعة في وقت لاحق ومحدد في العقد.

أما الاستصناع، فيتم التعاقد عليه بين المشتري والصانع، حيث يطلب المشتري من الصانع اعداداً احضار سلعة معينة. ويشترط في الاستصناع العمل من البائع، ويطلق عليه الصانع، بينما يسمى المشتري المستصنع، ويطلق على السلعة موضع التعاقد المصنوع. وينص العقد على سداد الثمن عاجلاً أو مؤجلاً.

٣,١,٣ بيع الثمن بالعين

وهو بيع السلعة بشرط أن يتم السداد في الحال بينما تسلم السلعة لاحقاً في المستقبل. ويندرج تحت هذا القسم من الاتجار كل من بيع السلم الذي يشترط فيها سداد الثمن بالكامل عند التعاقد، وبيع الاستصناع الذي يجوز فيه سداد قيمة السلعة على أقساط أو تأخير السداد إلى موعد محدد في المستقبل.

وفيما يلي نتناول بشيء من الإيجاز كل من المراجعة التي تندرج تحت البيع المطلق، كما أسلفنا، وكل من السلم والاستصناع، وهما من بيوع الثمن بالعين.

أولاً، المراجعة

تقسم بيوع المراجعة إلى مراجعة بسيطة (فقهية)، ومراجعة مركبة أو مراجعة الأمر بالشراء. ففي المراجعة البسيطة يقوم البنك بشراء بعض السلع دون طلب أو أمر بالشراء من العميل. ثم يعرض البنك هذه السلع للبيع برجم معلوم يتفق عليه من الطرف المشتري. أما في المراجعة المركبة، فلا يقدم البنك على شراء السلع إلا بطلب من العميل الذي يوعدهم البنك بشراء السلعة، متى ما كانت مطابقة للمواصفات والمكان والزمان المتفق عليه في الموعد بالشراء. ويتم البيع بسعر يفوق السعر الذي دفعه البنك في شراء السلعة بمقدار التكاليف التي تحملها البنك وهامش ربح متفق عليه مسبقاً بين الطرفين، ولا يجوز توقيع عقد البيع إلا أن يشتري البنك السلعة ويملكها، وذلك لعدم جواز بيع مالم يكن مملوكاً. وتعتبر بيوع المراجعة من أكثر أدوات الاستثمار في البنوك الإسلامية انتشاراً، باعتبارها أداة عملية لتمويل الواردات من مصانع وآلات ومواد أولية وبيع، مما يدعم نجاح الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية.

وقد يتم الاتفاق على تأخير سداد القيمة، لأجل معلوم حيث يتم دفع القيمة على أقساط قد تكون متساوية أو غير متساوية. وقد يكون السعر الآجل مساوياً للسعر الحاضر، ولكن غالباً ما يزيد السعر الآجل عن السعر الحاضر. وعلى البائع أن يعلم المشتري بالسعر ليختار ما يناسبه. وفي حالة الحاجة إلى تمويل شراء سيارة أو منزل بالتقسيط، أصبحت عقود الإيجار المنتهي بالتملك مفضلة على عقود البيع بالتقسيط لاعتبارات ضمان حقوق البائع. ففي عقود الإيجار المنتهية بالتملك، لا

تحول ملكية السيارة أو المنزل للمشتري الا بعد استكمال سداد جميع الاقساط، فإن امتنع أو توقف عن السداد يحق للبنك استرداد السلعة المباعة وإقامة الدعوى على المشتري لتحصيل حقوق البنك.

ثانياً، بيع المسلم

وهو بيع كميات من السلع مؤجلة التسليم بثمن حاضر. فهو يبيع أجل بعاجل. وبهذا الاسلوب يتم للبائع الحصول على الثمن مقدماً ليستعين به في مقابل التزاماته الخاصة بتوفير السلعة سواء بإنتاجها أو بشرائها عن السوق المحلية أو استيرادها من الخارج. ويكون الثمن في مقابل عقد ملزم للبائع بتوفير كميات السلعة المتفق عليها في الزمان والمكان المحددين. ويعد السلم الأداة الاستثمارية الأوسع انتشاراً في تمويل الانتاج الزراعي، حيث يوفر للمنتجين رأس المال العامل الذي يحتاجونه لتمويل عمليات الانتاج ومدخلات الانتاج، على ان يتم السداد للبنك الاسلامي بتسليمه كميات من المحصول في موسم الحصاد. ويستفيد البنك من شراء السلعة عن طريق السلم في حالة ارتفاع الاسعار في موسم الحصاد عن السعر المدفوع في السلم، كما يواجه مخاطر انخفاض الاسعار. ويمكن للبنك الاسلامي تأمين مخاطر انخفاض الأسعار بالدخول في عقد سلم موازياً، يبيع بموجبه كميات السلعة المنصوص عليها في العقد الأول لطرف ثالث ويتسلم الثمن حاضراً على أن يكون الثمن في السلم الموازي أعلى من الثمن المدفوع في العقد الأول.

ثالثاً، الاستصناع

وفيه يتم التعاقد بين المشتري والصانع، كما أوضحنا. ويشترط في الاستصناع العمل من البائع، ويطلق عليه المصانع، بينما يسمى المشتري المستصنع. وينص العقد على سداد الثمن عاجلاً أو مؤجلاً. وقد يستخدم البنك عقود الاستصناع مع شركات المقاولات، عند رغبته في الاستثمار في تنفيذ مشروعات البنية التحتية الحكومية كالإسكان الشعبي، وتشبيد الطرق السريعة والجسور، وتحقيق العائد من إدارة تشغيلها لفترة يتفق عليها في العقد، بواسطة شركات خاصة بعقود للشراكة.

يدخل البنك في عقود مشاركة مع عملائه بهدف تحقيق الربح واقتسامه. وعادة ما تكون المسؤولية تضامنية بين البنك والطرف الثاني المشارك في المشروع، فيقتسمان الربح أو يتحملان الخسارة، بما يتناسب وحصّة كل طرف في رأس المال. ويحق للبنك الاسلامي كشريك أساسي أن يشارك في إدارة المشروع عن طريق عضويته في مجلس الإدارة. وهناك ثلاثة أشكال من عقود المشاركة تضم:

أولاً، المشاركة بالمال، وفيه يساعم الشريك بالمال نقداً حائراً، أو بأصول مادية كالأرض والآلات والمعدات.

ثانياً، هو المشاركة التزاماً بالذمة. وفي هذا العقد تكون مشاركة كل طرف التزام يؤديه وهو في ذمته إلى حين أدائه.

ثالثاً، المشاركة بالعمل، حيث يشارك طرف برأس المال (البنك) والطرف الآخر (العميل) بجهة وخبرته. ويعرف هذا الشكل من المشاركة بالمضاربة، ونظراً لأهميتها وانتشارها الواسع، نتناولها فيما يلي بشيء من التفصيل.

١,٢,٣ المضاربة

في المضاربة يتم التعاقد بين البنك الاسلامي كمول، ويسمى رب المال، وطرف آخر من أرباب الأعمال اصحاب الدراية والخبرة، ويطلق عليه المضارب. على أن يقوم الطرف الأول بتقديم رأس المال للطرف الثاني الذي يقوم بإدارة استثمار أموال المضاربة في أحد المجالات التجارية (أو الصناعية والتجارية في المذهب الحنبلي). وقد تكون المضاربة مقيدة فيحدد العقد نوع النشاط أو مكانه وغيره من القيود، أو تكون مضاربة غير مقيدة، أي تترك للمضارب فيها الحرية التامة في كيفية استثمار مال المضاربة. ويقتسم الطرفان الربح الناتج عن المضاربة بينهما بنسب يتم الاتفاق عليها مسبقاً. كما يسمح عقد المضاربة للبنك بالمشاركة في إدارة أعمال المضاربة على أن يحصل على نسبة اعلى من الربح تعويضاً له عن العمل الذي بذله. أما في حالة الخسارة، فيحتمل كل طرف خسارة ما قدمه للمساهمة في المضاربة،

فيخسر البنك الأموال التي قدمها، ويخسر عامل المضاربة ما تحمله من تكاليف لإدارة مشروع المضاربة.

فالبنك الإسلامي في حالة المضاربة يتحمل مخاطر خسارة أمواله التي ساهم بها في المضاربة كاملة إذا كانت هذه الأموال من موارده الذاتية حالة نادرة ربما تحدث عند بداية أعمال بنك حديث التأسيس. أما إذا كانت هذه الأموال من مصادر خارجية من حسابات الودائع أو من إيرادات بيع شهادات مخاطر هذه الخسائر ويتحملها المودعين أو حملة شهادات الاستثمار من بنوك تجارية أو البنك المركزي. وتقتصر خسائر البنك في هذه الحالة على نصيب هذه المضاربة الخاسرة من التكاليف الإدارية للبنك.

٣,٣ مخاطر البنك في المرابحة والمشاركة

المرابحة في الأساس هي بيع مثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم. فيشترط فيها أن يكون رأس المال معلوما للمشتري وأن يكون الربح أيضا

المحاضرة السابعة:

السياسة النقدية

محتويات الفصل

الفصل الثاني عشر : السياسة النقدية

مقدمة:

أولا : أهداف السياسة النقدية

ثانيا : التحديات السياسية النقدية

ثالثا : البنك المركزي وإدارة عرض النقود

رابعا : أدوات السياسة النقدية

خامسا : الرقابة على البنوك

الفصل الثاني عشر

السياسة النقدية

١- مقدمة

٢- يقصد بالسياسة النقدية الوسيلة التي يتمكن بها البنك المركزي من اداره عرض النقود، ن خلال توجيه النشاط المصرفي بما يحقق الاهداف الكلية للاقتصاد، ومن اهمها ضمان الاستقرار الاقتصادي، وزيادة معدل النمو الاقتصادي، وضمان استقرار اسعار صرف العملة الوطنية، وتحقيق الاستختم الكامل المتمثل في خفض معدلات البطالة، وتكون السياسة النقدية اما توسيعية (Expansionary) او انكماشية (contractionary). اما السياسة المالية التوسيعية فيتم اتباعها عندما يمر الاقتصاد بمرحلة الركود (Recession) تحسبا لانزلاقه في مرحلة الكساد. ولهذا الغرض يعمل البنك المركزي على زياده عرض النقود بغية خفض اسعار الفائدة وتحفيز الاستثمار الخاص الذي يؤدي بدوره الى زياده الطلب الكلي والنتاج المحلي الاجمالي والى خفض معدل البطالة. اما السياسة الانكماشية فيتم اتباعها في حاله الانتعاش الاقتصادي الزائد (Boom) والذي قد يهدد باحاث التضخم. وفي هذه الحالة يعمل البنك المركزي على خفض عرض النقود الامر الذي يترتب عليه ارتفاع في سعر الفائدة وانخفاض في الانفاق الاستثماري والانفاق الاستهلاكي خاصة على السلع المعمره. وتكون النتيجة النهائية هي خفض معدل النمو الكلي عوالتقليل من الضغوط التضخمية على الاسعار. ومن اجل معالجة مشكلتي الركود الاقتصادي والتضخم يلجأ البنك المركزي الى استخدام ادوات خاصه بالسياسة النقدية للتاثير على المتغيرات الاقتصادية بما يخدم تحقيق هذه الاهداف القومية.

٢. اهداف السياسة النقدية

لا شك ان التأثير المدمر للازمته الاقتصادية العالميه في الثلاثينات من القرن المنصرم و ظهور كتاب "النظريه العامه" لكيز في سنه ١٩٣٧م قد انهي الى غير رجعه الفلسفه الاقتصادية الحره (Laissez Faire) للاقتصاديين التقليديين. وكانت هذه الفلسفه تومن بالاستقرار التلقائي للاقتصاد وتدعو الى عدم الحاجه الى تدخل الحكومه في الحياه الاقتصادية. فقد فرضت الظروف الاقتصادية الجديده في زياده دور الحكومه في تنظيم الحياه الاقتصادية. ولم يقتصر دور الحكومه على استخدام السياسه النقديه كاداه لتحقيق هدفى الاستخدام الكامل والاستقرار الاقتصادي بل تخطى ذلك نتيجة حده المنافسه بين الدوليه في الاسواق العالميه من الجهه الاخرى لتشمل السياسه النقديه هدفين اخرين هما: زياده معدل النمو الاقتصادي ومعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

وبالرغ من اهمية هذه الاهداف الربعه للسياسه النقديه فانها ليست الاهداف الوحيده الي ينبغي على الحكومه العمل على تحقيقها حيث توج بعض الاهداف الاخرى التي لا تقل اهمية عنها مثل: عداله توزيع الدخل، والتخصيص الامثل للموارد الاقتصادية. بالرغم من ان هذه الاهداف لا تعتبر من المسؤوليات المباشره للبنك المركزي حيث انها تقع ضمن اختصاص السلطات الماليه الا ان هذا لا ينفى وجود علاقه مباشره بين تحقيق هذه الاهداف وبين السياسه النقديه. فكما سبق ان اوضحنا فان تحقيق اي هدف من اهداف السياسه الاقتصادية العامه لا يتم بصوره فعاله وسريعه مالم يكون هناك تكامل وتناسق بين السياستين النقديه والماليه.

وقد يحدث احيانا بعض التضارب (Conflict) بين اهداف السياسه النقديه وغيرها من الاهداف الاقتصادية الاخرى. والواقع ان المشكله لا تقتصر على احتمال التضارب فيما بين اهدا السياسه النقديه ذاتها. فليس هناك ما يضمن ان تؤدي وسائل تحقيق الاستخدام الكامل مثلا الى تحقيق هدف استقرار الاسعار. وكذلك الحال بالنسبة الى وسائل تجنب التضخم فقد تؤدي الى اعاقه تحقيق هدف النمو الاقتصادي. وبعباره اخرى انه كلما تمعنا في اهداف السياسه النقديه اتضح لنا صعوبه تحقيق هدف معين دون تقديم بعض التضحيات باهداف اخرى. فلم تعد الامور تتسم بالبساطه التي تمكن المعنيين باتخاذ القرار من تحقيق هدف معين دون اعتبار للاثار المتوقعه لتلك السياسه على الاهداف الاقتصادية الاخرى.

٣- تحديد السياسه النقديه

وتعتبر مشكله التوفيق بين سياسه استقرار الاسعار وسياسه تحقيق الاستخدام الكامل من ابرز المشكلات التي تواجهها السياسه النقديه واكثرها تعقيدا. فالسياسات التي تستهدف تخفيض الطلب الكلي للحد من التضخم لها تاثيراتها السلبيه على الانتاج وترتفع معدل البطاله. ام السياسات التوسيعيه التي تستهدف زياده الطلب الكلي لانعاش الاقتصاد فبالرغم من ائوها الايجابي على خفض البطاله يخشى من تاثيرها السلبى على زياده معدل التضخم. وتعتبر مشكله الاختيار بين خفض معدل البطاله وبين ارتفاع نسبه التضخم من اهم التحديات التي تواجه السياسه النقديه. هذا مع العلم ان البنوك المركزيه في جميع الاقطار المتقدمه والعديد من الاقطار الناميه قد استطاعت خلال العقدين الماضيين الحد من معدل التضخم الى حد كبير حيث اصبح يتراوح في معظم الاقطار المتقدمه بين ٢-٥% كما نجحت السياسه الاقتصاديه لمعظم الاقطار المتقدمه ايضا من خفض معدل البطاله الى اقل من ٦% باستثناء فرنسا والمانيا حيث ما تزال نسبه البطاله فيهما في حدود ١٠% تقريبا.

ولتوضيح العلاقه بين معدل البطاله (U) ومعدل التضخم (P). قد قام الاقتصادي النيوزيلندي ارثر فيليبس (Arthur Philips) بدراسه تطبيق بعنوان "العلاقه بين البطاله ومعدل التغير في الاجور النقديه قي بريطانيا خلال الفتره (١٨٦١ - ١٨٥٧)" والتي نشرت دوريه (Economica) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٨. حيث اثبت في هذه الدرايه ان هناك علاقه عكسيه بين معدل البطاله ومعدل التغير في الاجور النقديه كمؤشر لمعدل التضخم باعتبار ان الاجور تشكل نسبه كبيره من تكاليف الانتاج وتنعكس تقلباتها على معدل التضخم وقد صور فيليب هذه العلاقه بمنحنى ذي انحدار سالب كما في الشكل (١٢-١) ادناه اصبح يعرف بمنحنى فيليبس. وقد لاحظ اقتصاديون اخرون وفي مقدمتهم (Paul Samuelson) و (Robert Solow) ان منحنى فيليبس قد عكس واقع الاقتصاد الامريكى ايضا خلال الفتره (١٩٠٠ - ١٩٦٠) حيث تبين ان هناك علاقه عكسيه مماثله بين معدل البطاله ومعدل التضخم اي ان نسبه

يتضح من الشكل أن بالإمكان تخفيض نسبة البطالة المرتفعة من ١٠% إلى ٨% مقابل ارتفاع التضخم بنسبة قليلة من ١% إلى ٢%، أي الانتقال من نقطة (A) إلى نقطة (B) وذلك بسبب وجود نسبة كبيرة من طاقات إنتاجية فائضة. أما في حالة تخفيض نسبة البطالة إلى ٤%، فسيؤدي هذا إلى ارتفاع معدل التضخم بنسبة كبيرة من ٢% إلى ٦%، أي التحرك من نقطة (B) إلى نقطة (C)، وذلك بسبب قلة الطاقات الانتاجية الفائضة، وهكذا بالنسبة للنقطة (D) حيث تصل نسبة البطالة إلى أدنى مستوى ممكن وهي ٢% مقابل ارتفاع نسبة التضخم إلى ١٠%.

فالمشكلة إذا هي كيفية اختيار المزيج الأمثل من التضخم والفخامة، أي ذلك الذي يحقق أقصى المنافع وأقل الأضرار الممكنة. فهل يجب قبول بطالة بنسبة ٤% والقبول بارتفاع نسبة التضخم إلى ٦%؟ أم يفضل قبول بطالة بنسبة ٨% مع خفض معدل التضخم إلى ٢%؟

لا شك أن السياسة التي يمكن أن يحقق أفضل النتائج هي تلك التي تؤدي إلى انتقال منحنى فيليبس إلى جهة الشمال، أي تحقيق أقل نسبة من البطالة مع أقل نسبة التضخم. ومن الوسائل التي يمكن أن تسهم في انتقال المنحنى إلى جهة الشمال، نشر المعلومات عن فرص العمل الشاغرة، وتوفير مكاتب التوظيف الخاصة والحكومية، وتقديم التدريب للعمال غير المهرة لتزويدهم بالمهارات المطلوبة في سوق العمل، للتسريع في عملية

إيجاد الأعمال المناسبة لهم، وكذلك توفير التسهيلات اللازمة لتشجيع انتقال العمال واستقرارهم في مناطق توفر فرص العمل. كما يجب تبني سياسات تنمية تهدف إلى استمرارية الزيادة في فرص العمل للأجيال القادمة من القوى العاملة، وذلك من خلال إزالة العوائق التي تواجه إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية واتباع السياسات المالية والنقدية الهادفة إلى تشجيع الاستثمار. وتسهم هذه الإجراءات في مجملها في خفض البطالة الطبيعية احتكاكية كانت أو هيكلية.

٤ - البنك المركزي وإدارة عرض النقود

يمكن تعريف عرض النقود (Money Supply) بمفهوم (M_1) بأنه العملة المتداولة بأيدي الجمهور أو خارج البنوك (Money in Circulation) بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب (Demand Deposits). أما بالنسبة لعرض النقود بمفهومه الأوسع (M_2)، فإنه يشتمل على عرض النقود (M_1)، بالإضافة إلى الودائع الادخارية قصيرة الأجل (Time Deposits). كما يمكن التوسع في تعريف عرض النقود لنحصل على (M_3)، ويشمل على (M_2). زائدا الودائع الادخارية طويلة الأجل. وهناك كما أسلفنا العديد من مقاييس عرض النقود التي تعتمد على مدى اتساع تعريفنا لعرض النقود ومايشتمل عليه من اشباه النقود.

تعتبر متطلبات الاحتياطي القانوني (Legal Reserve Requirements) التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ به، بمثابة حجر الزاوية للنظام المصرفي للسيطرة على عرض النقد. ويتم تحديد حجم الاحتياطي القانوني الذي يتوجب على البنوك التجارية الاحتفاظ به على شكل نقد سائل في خزائن البنك أو حسابة لدى البنك المركزي، والتي قد تتراوح بين ٥-٢٠% من حجم الودائع الكلية للبنك. وتعتبر هذه الاحتياطات مصدرا مهما للسيولة (Liquidity) بالنسبة للبنوك التجارية، في مواجهة طلبات العملاء للسحب من ودايعهم لدى البنك.

والاحتياطي القانوني هو عبارة عن الحد الأدنى من النقد السائل الذي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ به. وتحت ظروف معينة قد يرى البنك ضرورة للاحتفاظ بنسبة أعلى من هذا الحد، إما لمواجهة السحب من الودائع في الأعياد والعطلات، أو في فروع البنك بالمناطق المعروفة بمعدلات السحب العالية، ويوصف هذا الاحتياطي الزائد بأنه احتياطي

اختياري (Voluntary Reserve)، أو بسبب عدم قدرة البنك على تحقيق الاقراض الكامل، فيكون لدى البنك احتياطات فائضة (Excess Reserves). لذلك، فالبنوك التي تحتفظ باحتياطات أعلى من الحد القانوني تستثمر هذه الاحتياطات باقراضها للبنوك الاخرى الاكثر قدرة على التوسع في الاقراض.

أما بالنسبة للودائع في البنوك التجارية، والتي تعرف بالودائع تحت الطلب أو دائع الحسابات الجارية، فهي عبارة عن مديونية البنوك تجاه الجمهور. ويمكن لهذه الودائع أن تكون ودائع أولية أي ناشئة عن ايداع نقد سائل في الحسابات الجارية (Current Accounts)، أو بايداعات تتم بواسطة شيكات مسحوبة على بنوك اخرى، حيث يتم تحصلها نقدا من خلال عمليات المقاصة اليومية بين البنوك. أما المصدر الرئيسي للودائع تحت الطلب فهو الودائع المشتقة الناتجة عن عمليات الاقراض (Lending)، سواء كانت تلك القروض مقدمة للأفراد او المؤسسات فانها تقوم بعملية خلق نقود جديدة دفترية تعرف بالنقود المصرفية، تسهم في زيادة الودائع الكلية في البنوك وتؤدي بالتالي إلى زيادة عرض النقود.

فإذا افترضنا أن نسبة الاحتياطي القانوني تبلغ ٢٠%، فمعنى ذلك أن الحد الأقصى للتوسع في الائتمان بالنسبة لكل دينار من حجم الاحتياطي هو خمسة دنانير. أي إذا كان الفائض عن الاحتياطي القانوني يبلغ مليون دينار، فإن بالامكان التوسع في الائتمان المصرفي إلى خمسة أضعاف هذا المبلغ، أي خمسة ملايين دينار، إذا افترضنا عدم سحب الجمهور لأي نقد سائل. وبعبارة أخرى، إن التوسع في الائتمان المصرفي حسب نسبة الاحتياطي القانوني، يعتمد على فرضية الاستفادة من التسهيلات المصرفية داخل النظام المصرفي، أي عدم تسوية المبادلات بواسطة استعمال النقد السائل، لأن هذا يعتبر تسربا يقلل من قدرة البنوك التجارية على خلق نقود جديدة.

يتضح مما تقدم، أن البنك المركزي يستطيع التحكم في عرض النقد، أو الائتمان عن طريق وسائل السياسة النقدية وذلك بواسطة التأثير مباشرة في نسبة الاحتياطي القانوني وحجم الفائض من الاحتياطات لدى البنوك التجارية بالاتجاهات التي تنسجم مع أهداف السياسة الاقتصادية العامة للقطر.

٥- أدوات السياسة النقدية

السياسة النقدية هي الوسيلة غير المباشرة التي يتمكن بها البنك المركزي، ومن خلال تحكمه في عرض النقود، من التأثير في أداء ومسار الاقتصاد القومي بحيث يتم تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، وفي مقدمتها استقرار المستوى العام للأسعار وخفض البطالة. لقد أوضحنا أن البنك المركزي يستطيع تنفيذ السياسة النقدية عن طريق ممارسة سلطاته في تحديد نسبة الاحتياطي القانوني التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها على شكل نقد سائل بالنسبة لحجم ودائعها، وكذلك تنظيم حجم الفائض من الاحتياطي المتوفر في النظام المصرفي. وتسمى الطرق التي تؤثر بها البنك المركزي في عرض النقود بأدوات السياسة النقدية. ولقد أصبح من المتعارف عليه تقسيم هذه الأدوات إلى مجموعتين هما: الأدوات الكمية والأدوات الانتقائية، أو النوعية.

١,٥ الأدوات الكمية للسياسة النقدية

يستطيع البنك المركزي التأثير في قدرة البنوك التجارية على تقديم التسهيلات الائتمانية، وذلك بواسطة ما يعرف بالوسائل الكمية للانتمان (Quantitative Credit Controls)، التي تستهدف بالدرجة الأولى التأثير في حجم أو كمية احتياطيات البنوك وتكلفة الاحتفاظ بها. فيمكن مثلا، خفض عرض النقود عن طريق تقليص التسهيلات الائتمانية، دون التدخل في تخصيص الموارد المالية بين الجهات المتنافسة عليها. ومن أهم هذه الأدوات الكمية للسيطرة على الائتمان هي: (١) تغيير نسبة الاحتياطي القانوني، و(٢) تغيير معدل الخصم و(٣) عمليات السوق المفتوحة.

١,١,٥ تغيير الاحتياطي القانوني

سبق أن أوضحنا أن نسبة الاحتياطي القانوني التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها تعتبر من أبرز وسائل السيطرة على عرض النقد أو الائتمان. ويعتمد استخدام هذه الوسيلة لتنظيم عمليات توسيع أو تقليص الائتمان المصرفي على الظروف الاقتصادية السائدة في القطر. ففي حالة الركود الاقتصادي وانتشار ظاهرة البطالة، يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية توسعية (Expansionary Monetary Policy) توأكب

السياسة المالية للدولة في تحقيق أهدافها المتمثلة في زيادة الطلب الكلي وخفض معدل البطالة، وذلك من خلال زيادة التسهيلات الائتمانية. والعكس صحيح، في حالة الانتعاش الاقتصادي وبلوغ مستوى الاستخدام الكامل وظهور الضغوط التضخمية، حيث يقوم البنك المركزي باتباع سياسة نقدية انكماشية (Contractionary Monetary Policy)، وذلك بزيادة نسبة الاحتياطي القانوني للحد من نشاط البنوك التجارية في منح التسهيلات الائتمانية.

ويتوقف مدى فاعلية هذه الوسيلة على مدى استخدام الوسائل الأخرى المكمل لها في السيطرة على التقلبات الاقتصادية. ولا يتم اللجوء عادة إلى وسيلة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني إلا عندما تعتزم السلطات النقدية إحداث تغييرات كبيرة ودائمة في حجم احتياطيات البنوك، فلا تستخدم هذه الأداة لمواجهة التقلبات الاقتصادية القصيرة الأجل. ومن مساوئ وسيلة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية أنها لا تتصف بالمرونة، فاستخدامها يحتاج إلى تعديلات في لوائح البنك المركزي التي تحدد هذه النسبة.

٢,١,٥ تغيير معدل الخصم (Discount Rate) بمعدل الفائدة الذي بمقتضاه البنك المركزي على القروض التي يقدمها للبنوك التجارية. تلجأ البنوك التجارية عادة إلى البنك المركزي للحصول على القروض في الحالات التي يزيد فيها السحب بصفة طارئة، كما يحدث لمواجهة المتطلبات الموسمية للانتماء بما يفوق إمكانيات البنوك التجارية في الظروف الاعتيادية إلى البنوك التجارية في الحصول على القروض لفترة طويلة. تتحدد إمكانيات البنوك التجارية في الحصول على القروض أو السيولة من البنك المركزي بمقدار مالديها من الأوراق التجارية قصيرة الأجل التي تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي. وتدفع البنوك التجارية فوائد على خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي. ولذلك يسمى معدل الفائدة الذي يحدده البنك المركزي بمعدل الخصم.

ففي حالة الانتعاش والتخوف من التضخم، يلجأ البنك المركزي إلى اتباع سياسة نقدية انكماشية، عن طريق زيادة معدل الخصم إلى أعلى من مستوى معدلات الفائدة قصيرة الأجل السائدة في السوق، فيؤدي هذا القرار إلى قيام البنوك التجارية بدورها بزيادة سعر الخصم الذي تتقاضاه من زبائنها على خصم الأوراق التجارية، وبالتالي زيادة معدلات الفائدة

بصورة عامة. ويحدث العكس في حالة الرغبة في اتباع سياسة نقدية توسعية، حيث يتم تخفيض معدل الخصم إلى أقل من مستوى معدلات الفائدة السائدة في السوق، مما يؤدي إلى قيام البنوك التجارية بتخفيض سعر الخصم الذي تتقاضاه من عملائها، وبالتالي انخفاض معدلات الفائدة في الاقتصاد بصورة عامة، لذلك، يطلق على سعر الخصم أيضا مصطلح سعر الفائدة الرائدة (Leading Exchange rate))، والواقع، أن البنوك التجارية لا تفترض عادة من البنك المركزي إلا في الحالات الضرورية التي أشرنا إليها وعندما يتعذر عليها الحصول على الأموال من مصادر أخرى. وبعبارة أخرى، إن البنوك التجارية تلجأ إلا الاقتراض من البنك المركزي كملجأ أخير (Last Resort).

والجدير بالملاحظة، أن سياسة تغيير معدل الخصم، كأداة للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي، قد تعرضت إلى انتقادات شديدة، لعل من أهمها أنه لا يمكن اللجوء إلى هذه السياسة بصورة مستمرة، كما هي الحالة بالنسبة لعمليات السوق المفتوحة، وذلك لأن تغيير معدل الخصم يعكس عادة اتجاه السياسة النقدية التي يعتزم البنك المركزي اتباعها في المستقبل. وتتوقف درجة فاعلية سياسة تغيير معدل الخصم على مدى تأثيرها النفسي على المتعاملين في السوق. فإذا فسرت البنوك التجارية زيادة معدل الخصم كإجراء مؤقت من قبل البنك المركزي يتبعه انخفاض في المستقبل، فسيكون من مصلحتها زيادة الإقراض الآن. ومعنى ذلك، أن زيادة معدل الخصم قد تؤدي إلى نتائج عكسية. فبدلاً من الحد من الضغوط التضخمية، فإنها قد تؤدي إلى زيادة هذه الضغوط. ومن جهة أخرى، فمن المحتمل أن يفسر جمهور المفترضين زيادة معدل الخصم كتحذير من البنك المركزي للحد من التضخم، وبالتالي سيحاولون زيادة الاقتراض والانفاق تحسباً لزيادة التكاليف والأسعار في المستقبل، مما قد يؤدي إلى زيادة حدة الضغوط التضخمية أو التعجيل بحدوثها.

لقد أدت هذه الانتقادات حول عدم فاعلية سياسة تغيير معدل الخصم كأداة للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي ببعض الاقتصاديين إلى حد اقتراح التخلص منها كلياً. وبالرغم من ذلك من ذلك فما زالت أداة سعر الخصم تتمتع بأهمية خاصة وتعتبر بمثابة صمام أمان (Safety Valve) بالنسبة للتحكم في سيولة النظام المصرفي، خاصة في حالة انتشار موجة من الهلع (Panic) في النظام المصرفي. كذلك، يمكن الاستفادة من سياسة

تغيير معدل الخصم لمواجهة مشكلات الاختلال في ميزان المدفوعات. حيث أن زيادة معدل الخصم يمكن أن تستخدم ليس فقط لتخفيض الطلب المحلي، بل كذلك لزيادة معدلات الفائدة قصيرة الأجل بصورة عامة كوسيلة لتشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى القطر، أو الحيلولة دون تسرب المدخرات إلى الخارج.

٣,١,٥ عمليات السوق المفتوحة

تعتبر عمليات السوق المفتوحة (Open Market Operations) من أهم أدوات السياسة النقدية. وتتمثل هذه العمليات في قيام البنك المركزي بشراء أو بيع السندات الحكومية لغرض تغيير عرض النقود، وذلك بتغيير كمية الاحتياطات الفائضة لدى البنوك التجارية.

⁽¹⁾Friedman, M., A Program for Monetary Stability
(New York, Fordham University Press, 1959)

حيث يقوم البنك المركزي في فترة الركود الاقتصادي وانتشار البطالة بشراء السندات من الأفراد والهيئات والبنوك التجارية، والسداد من خلال تغذية حسابات البنوك باحتياطات إضافية أو ما يطلق عليه نقود ذات قوة عالية (High Powered Money)، فتزيد احتياطات البنوك بمقدار قيمة السندات. وبالتالي تزيد مقدرة البنوك على منح التسهيلات الائتمانية للمؤسسات والجمهور بأضعاف هذه الكمية، وذلك حسب نسبة الاحتياطي القانوني.

ويمكن تتبع أثر عمليات السوق المفتوحة على زيادة الائتمان وما يترتب عليه من تغير في ودائع البنوك وبالتالي تغير في عرض النقود من خلال المثال التالي. لنفرض أن البنك الوحيد في الاقتصاد قد وصل حد الاقراض الكامل (الاحتياطي الكلي = الاحتياطي القانوني)، وبفرض أن نسبة الاحتياطي القانوني هي ١٠%. وعلى هذا الأساس لنفترض ان الموازنة الأصلية للبنك كانت على النحو التالي:

المطلوبات Liabilities	الموجودات Assets
ودائع ١,٠٠٠	احتياطات ١٠٠
	قروض ٩٠٠
المجموع ١,٠٠٠	المجموع ١,٠٠٠

والآن لنفرض ان البنك المركزي، وبقصد انعاش الاقتصاد من الركود، قد اشترى سندات من السوق المفتوحة قيمتها ١٠ مليون دينار. ستنعكس هذه العملية على طرفي موازنة البنك حيث تزيد الودائع بقيمة السندات وتزيد احتياطات البنك بالقيمة ذاتها. والآن تتوفر لدى البنك في عمليات الاقراض وتوليد الودائع المشتقة حتى يصل مرة أخرى إلى حد الاقراض الكامل. واذا كانت نسبة الاحتياطي القانوني ١٠%، فبإمكان البنك التجاري

أن يستخدم مبلغ التسعة ملايين في زيادة القروض والودائع المشتقة بمقدار ٩٠ مليون دينار، وتكون الموازنة الجديدة للبنك عندما يصل الى الاقراض الكامل كما يلي:

المطلوبات	الموجودات
ودائع ١,٠٠٠	احتياطيات ١٠٠ ١٠
١٠ ٩٠	قروض ٩٠٠ ٩٠
المجموع ١,١٠٠	المجموع ١,١٠٠

وبذلك يكون عرض النقود قد زاد بمقدار ١٠٠ مليون دينار عبارة عن الوديعة الأولية التي سدد بها البنك المركزي قيمة مشترياته من السندات، بالإضافة إلى ٩٠ مليون دينار من الودائع المشتقة الناتجة عن القروض. ويلاحظ هنا أن الزيادة في عرض النقود تمثل ١٠ أضعاف الزيادة في احتياطيات البنك التجاري من خلال عمل مضاعف عرض النقود. ويحدث العكس في حالة قيام البنك المركزي ببيع السندات في فترة الانتعاش الاقتصادي في محاولة للحد من الضغوط التضخمية. حيث تؤدي هذه السياسة إلى تقلص الودائع البنكية بمقدار ما تم سداؤه للبنك المركزي عن قيمة مشترياته من السندات التي طرحها البنك المركزي. وعندما تنخفض احتياطيات البنك تقل قدرته على الاستمرار في تقديم قروض جديدة، فتكون النتيجة هي انخفاض عرض النقد أضعاف قيمة السندات التي باعها البنك المركزي.

واخيراً، تعتبر عمليات السوق المفتوحة من أكثر أدوات السياسة النقدية فاعلية، وانسبها لعمليات الضبط الدقيق واليومي لعرض النقود، خاصة في الأقطار المتقدمة. وتتميز عمليات السوق المفتوحة على الأدوات الأخرى بثلاث خصائص هي : أولاً: السيطرة المنفردة للبنك المركزي على هذه العمليات دون ان يكون للبنوك التجارية دور اساسي ومؤثر على نجاحها كما هو الحال بالنسبة لسعر الخصم. ثانياً: أن قدرة البنك المركزي على بيع وشراء السندات، كلما دعوت الضرورة إلى ذلك تمكنه من تغيير احتياطات البنوك ضمن حدود كبيرة. وثالثاً: تعتبر سياسة السوق المفتوحة نموذجاً للمرونة، حيث يمكن اللجوء إليها بصورة مستمرة، وبالتالي لا تؤدي إلى حدوث ردود فعل نفسية معاكسة.

٢,٥ الأدوات الانتقائية للسياسة النقدية

بالإضافة إلى الأدوات العامة أو الكمية للسياسة النقدية، تتوفر للبنك المركزي وسائل أخرى تسمى بالأدوات الانتقائية للانتمان (Selective Credit Controls) يستطيع بواسطتها التحكم في عرض النقود من خلال الأدوات الانتقائية للنشاط الانتمائي للبنوك التجارية. وتهدف هذه الأدوات إلى تشجيع الاستثمار في قطاعات بعينها دون أخرى من خلال تحديد سقف الانتمان في مجالات معينة، أو تخفيض أسعار الفائدة على قروض الاستثمار في فعاليات اقتصادية دون أخرى. وبينما يستطيع البنك المركزي التأثير في حجم الانتمان المصرفي بصورة غير مباشرة، من خلال استخدام الوسائل الكمية للسياسة النقدية، نجد أن دوره في حالة الوسائل الانتقائية محددًا وتأثيره مباشرًا، حيث يستهدف تغيير كمية وهيكلة الانتمان بما يساهم في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة. فمثلاً، يؤدي تخفيض معدل الفائدة على قروض الإسكان إلى تشجيع حركة البناء، ومن ثم تقليل حدة أزمة السكن وتخفيض الأيجارات. فتوفير الإسكان المناسب لأفراد المجتمع من الأهداف التي توليها الدولة أهمية خاصة في أي مجتمع. وكذلك الحال بالنسبة لتنمية الصناعات الصغيرة من خلال توفير التسهيلات الائتمانية لها خاصة بشروط ميسرة لضمان نجاحها.

وأخيراً، لا بد من التأكيد على نقطة مهمة بالنسبة لفعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال تنظيم عرض النقود بما ينسجم ومعدل النمو الاقتصادي المستهدف في خطط التنمية. إذ يجب أن يتماشى معدل نمو عرض النقود مع معدل النمو الاقتصادي، فسيؤدي ذلك

إلى حدوث الضغوط التضخمية. ويحدث العكس في حالة زيادة عرض النقود بمعدل يقل عن معدل النمو الاقتصادي، حيث يؤدي ذلك إلى حدوث الركود الاقتصادي. وتسمى هذه القاعدة، بقاعدة عرض النقود (Money-Supply Rule).

٦- الرقابة على البنوك

يتضح مما تقدم أن نجاح النظام المصرفي في أي مجتمع أمر مرهون بثقة الجمهور في سلامة الوضع المالي للبنوك، فاهتزاز هذه الثقة كفيل بإفلاس أي بنك مهما كان حجمه ووضعها المالي، ومهما كانت سمعته ونجاحاته في الماضي، والتاريخ يزخر بأسماء العديد من البنوك الكبيرة التي أقل نجمها وأفلست بسبب فقدان ثقة الجمهور بها. فالبنوك، كما أوضحنا، تختلق الودائع المشتقة بأضعاف ما تملكه من احتياطات نقدية، وهي لذلك عاجزة تماما عن الوفاء بودائع جميع عملائها في وقت واحد إذا ما قرروا سحبها. ولا يقتصر الأمر على ظغفلاس بنك واحد في حالة تأزم وضعه المالي، بل سرعان ما تنتشر موجة فقدان الثقة لتشمل باقي البنوك، فيسارع الجمهور إلى سحب ودائعه من البنوك ويكون في ذلك سببا كافيا لإفلاس المزيد من البنوك مما يهدد بانتهيار النظام المصرفي بأكمله. لذلك، يقوم البنك المركزي بمسؤولية رقابية على أنشطة المؤسسات المالية، وخاصة البنوك التجارية بهدف تحصين النظام المصرفي ضد هذه الهزات وتجنبيه ويلات الانهيار، وتتم الرقابة من خلال الوسائل التالية:

أولا، التحكم في نشاط البنوك التجارية في مجال الائتمان وخلق النقود المصرفية كوسيلة لإدارة عرض النقود بما يضمن تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

ثانيا، ضمان سلامة المركز المالي للبنوك من خلال مراقبة أدائها المالي والإداري، لتأمين ودائع الأفراد والمنشآت لدى البنوك، ودعم ثقة الجمهور في النظام المصرفي.

ثالثا، توفير شروط المنافسة في القطاع المصرفي، وعدم السماح بأي ممارسات احتكارية، والعمل على تكافؤ الفرص المتاحة للأفراد والمنشآت في الحصول على الخدمات المصرفية دون تمييز.

رابعاً، وضع اللوائح التي تضمن التوافق بين أنشطة البنوك التجارية وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة، وذلك بمنح معاملة تفضيلية للصناعات التصديرية والصناعات الصغيرة، والمشروعات العامة للإسكان وغيرها.

المحاضرة الثالثة عشر:

النقود والبنوك الدولية

محتويات الفصل

الفصل الثالث عشر: النقود والبنوك الدولية

مقدمة:

أولاً: أسواق الصرف

ثانياً: آليات تحديد سعر الصرف

ثالثاً: دور البنوك الدولية في التجارة العالمية

الفصل الثالث عشر

النقود والبنوك الدولية

أولاً: النقود الدولية

١ - مقدمة

النقود المتداولة في أي دولة هي عملية محلية بالأساس، أي مقبولة بحكم قانون إصدارها في التعامل المحلي. فإذا أراد تاجر التمور بجدة أن يسدد فاتورة التمور التي وصلته من منتج التمور بالأحساء، فإنه يحول له القيمة بالريال وهي العملة التي يفضلها البائع أيضاً، وربما لا يقبل غيرها من العملات. هذا التوافق في الرغبات بين البائع والمشتري حول عملة السداد قد لا يتحقق في المعاملات الدولية. فوكيل التويوتا في السعودية يفضل سداد قيمة وارداته من اليابان بالريال السعودي، بينما يصر المصدر الياباني أن تصلح القيمة بالين الياباني. ففي التجارة الدولية يحرص كل طرف على إتمام التبادل بعملته الوطنية، تفادياً لمخاطر تغيرات أسعار صرف العملات. لذا يعتبر البعض أن اختلاف عملات الدول يعد أحد أهم معوقات انسياب ونمو التجارة الدولية، خاصة خلال الفترات التي تتسم بعدم استقرار أسعار صرف العملات الدولية.

ففي التعامل الدولي لا بد في النهاية من تحويل عملة احد الدولتين طرفي التعامل إلى عملة الدولة الأخرى. بالمصدرون، في أي بلد، قد يقبلون بعملة البلد المستورد، لكنهم يحتاجون في النهاية إلى تحويلها إلى عملتهم المحلية لمواجهة الإنفاق المحلي على بنود تكاليف الإنتاج وتوزيع الأرباح.

ويتم التحويل من عملة إلى أخرى عادة عن طريق البنوك التجارية المنتشرة في عواصم الدول. فهذه البنوك توزع الأرصدة النقدية المتاحة لها على محافظ للاستثمار تضم ودائع بالعملات الأجنبية، لتحقيق العائد عليها من خلال الفروق السعرية بين سعر الشراء وسعر البيع، أو من خلال المضاربة، حيث تشتري العملة الأجنبية في الأسواق المحلية أو العالمية لتبيعها مرة ثانية لعملائها محلياً أو في أسواق الصرف العالمية، عندما ترتفع أسعارها.

٢- أسواق الصرف

أسواق الصرف، هي أسواق يتم فيها التبادل في العملات المتداولة عالمياً. وليس لسوق الصرف العالمي من وجود مكاني أو زماني محدد، وإنما يتحقق وجوده بتعامل مجموعة من البنوك في شراء وبيع العملات يوميا وعلى مدار ساعات الليل والنهار، ويتسع نطاق هذه المعاملات ليشمل جميع أرجاء العالم، بفضل توفر التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصالات. وتتحقق المنافسة التامة في هذه السوق نسبة لوجود الأعداد الكبيرة من المشاركين فيها وعدم قدرة أي مشارك بمفرده على التأثير على الأسعار، وكذلك حرية الدخول إلى السوق والخروج منها دون قيود أو تكلفه مانعه، كما أن المعلومات متوفرة باستمرار لجميع المشاركين بفضل تطور وسائل الاتصالات الحديثة بما لا يدع مجالاً لأي تباينات في أسعار صرف العملة الواحدة بين العواصم الكبيرة في العالم.

ومن أهم الأطراف المشاركة في سوق الصرف العالمي البنوك التجارية لمختلف الدول نائبة عن عملائها من المستوردين والمصدرين، والراغبين في الدراسة أو السياحة أو العلاج وغيره من الخدمات بالخارج.

والبنوك المشاركة بفاعلية في سوق الصرف العالمي هي البنوك الكبيرة في تلك الدول، والتي تحتفظ بودائع بالعملات الأجنبية لدى بنوكها المرسلة في عواصم الدولة الأخرى. فنجد مثلا أن لبنك الرياض حساب بالدولار لدى ستي بنك في نيويورك، وحساب آخر بالاسترالييني لدى بنك باركليز في لندن، وثالث باليورو في البنك الأهلي الفرنسي بباريس، وحساب رابع بالين في البنك الوطني الياباني في طوكيو، وحسابات مماثلة بالعملات الأخرى في بنوك مختلف أقطار العالم التي يتم التداول في عملاتها في سوق الصرف العالمي، والتي لها علاقات مالية وتجارية بالمملكة العربية السعودية.

كما تشارك في هذا السوق البنوك المركزية للدول بغرض استثمار احتياطياتها النقدية من العملات الأجنبية، أو قيامها بعمليات لشراء وبيع العملات الأجنبية في بعض الحالات بهدف حماية عملتها أو المحافظة على استقرار سعر صرفها بالعملات الأخرى. وأخيرا، يشارك في هذه السوق المضاربون أفرادا ومؤسسات، الذين يشترون العملات أو ينقلون أرصدهم من عملة إلى أخرى بغية تحقيق الأرباح من الفرق بين سعر الشراء وسعر

البيع. وتعمل في هذا المجال مؤسسات عالمية كبيرة تمتلك فرق من الباحثين والمحللين الماليين المتخصصين في صنع التوقعات المستقبلية لأسعار العملات المختلفة بالاعتماد التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصالات.

١,٢ محددة الطلب على العملة

الطلب على العملة الأجنبية طلب مشتق من طلب الأفراد على السلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية. والطلب على أي سلعة يعتمد على الدخل وسعر السلعة وسعر السلعة البديلة والتوقعات. وبدائل الواردات من السلع والأصول المالية، هي الإنتاج المحلي من السلع والخدمات والأصول المالية المعروضة محليا. وعليه، يمكن صياغة دالة الطلب على العملات الأجنبية (الدولار مثلا) كالآتي:

$$D_{¥} = f(P_{¥}, P^{Y/W}, i^{Y/W}, RGDP^W \dots)$$

حيث أن:

$D_{¥}$ الكمية المطلوبة من الين الياباني.

$P_{¥}$ سعر صرف الين في الأسواق العالمية.

$P^{Y/W}$ متوسط أسعار السلع والخدمات اليابانية بالنسبة لأسعارها العالمية.

$i^{Y/W}$ متوسط سعر الفائدة على الأصول المالية اليابانية بالنسبة للأجنبية.

$RGDP^W$ الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول الأخرى.

والعلاقة بين سعر صرف الين والطلب العالمي عليه علاقة عكسية. فكلما انخفض سعر صرف الين كانت الصادرات اليابانية أقل سعرا بالعملات الأجنبية، وبالتالي يزيد طلب العالم على السلع والخدمات اليابانية، وتزيد الكمية المطلوبة من الين الياباني. وإذا ارتفع سعر صرف الين، ترتفع أسعار السلع والخدمات اليابانية مقومة بالعملات الأجنبية مما يقلل من الطلب عليها، وبالتالي تقل الكمية المطلوبة من الين في الأسواق العالمية.

فسعر الصرف الين بالدولار مثلا، هو سعر الين الواحد بالدولار. ويتأثر الطلب على واردات اليابان من السلع الأمريكية بالتغير في سعر الصرف الين بالدولار حيث أن :

$$\text{Pus}(\text{¥}) = \text{Pus}(\$) \times \text{Ex}(\$/\text{¥})$$

حيث أن: $\text{Pus}(\text{¥})$ هو سعر السلعة الأمريكية بالين، و $\text{Pus}(\$)$ هو سعر السلعة الأمريكية بالدولار، و $\text{Ex}(\$/\text{¥})$ هو سعر صرف الدولار بالين.

أما العلاقة بين الكمية المطلوبة من الين وسعر الفائدة على الأصول المالية اليابانية بالنسبة للأصول الأجنبية، فهي علاقة موجبة. فكاما ارتفع سعر الفائدة على الأصول المالية اليابانية بالنسبة لسعر الفائدة على الأصول الأجنبية البديلة، زاد الطلب على الأصول المالية اليابانية وبالتالي تزيد كمية الين المطلوبة في الأسواق العالمية. ويحدث العكس عندما ينخفض سعر الفائدة على الأصول المالية اليابانية بالنسبة للأصول الأجنبية، حيث يسعى المستثمرون إلى بيع الأصول المالية اليابانية وشراء الأصول المالية الأجنبية، فتقل الكمية المطلوبة من الين الياباني.

وللتغير في الدخل الإجمالي الحقيقي لدول العالم تأثير واضح على سعر صرف الين. فإذا أخذنا في اعتابنا أن معظم السلع والخدمات المستهلكة عي سلع وخدمات عادية، فمن المتوقع أن تؤدي زيادة الدخل المحلي الحقيقي في دول العالم إلى زيادة الطلب العالمي على السلع والخدمات بصورة عامة، بما في ذلك من سلع وخدمات مستوردة من اليابان. وهذا من شأنه أن يتسبب في زيادة الطلب على الين لسداد قيمة الزيادة في واردات العالم من اليابان. فهناك إذا علاقة موجبة بين التغير في الدخل المحلي الحقيقي في باقي دول العالم والطلب على العملة اليابانية.

٢,٢ محددات عرض العملة

يتولد عرض الين الياباني عن رغبة المستوردين والمستثمرين اليابانيون في استيراد السلع والخدمات أو الأصول المالية الأجنبية. حيث يسعى المستوردون والمستثمرون في هذه الحالة إلى بيع الين أي زيادة الكمية المعروضة منه، وشراء العملات الأجنبية أي زيادة طلبهم عليها لسداد قيمة وارداتهم من السلع والخدمات أو الأصول المالية. لذلك فإن عرض

الين يمثل طلب اليابانيون على العملات العالمية، ويتحدد بنفس العوامل السابقة ولكن من وجهة نظر اليابانيين.

٣- آليات تحديد سعر صرف

إذا واصلنا حديثنا عن الين الياباني، نجد أن الطلب على الين في أسواق الصرف العالمية يمثل منحنى طلب ذو انحدار سالب، لأن طلب العالم على السلع والخدمات اليابانية يزداد كلما انخفض سعر صرف الين، فتزيد بذلك الكمية المطلوبة من الين. ويمثل عرض الين منحنى عرض ذو انحدار موجب لأن اليابانيون يعرضون عملتهم للبيع من أجل استيراد السلع الأجنبية. وكلما انخفضت قيمة الين، زادت أسعار السلع الأجنبية مقومة بالين، فيقل الطلب عليها وتقل الكمية المعروضة من الين. فالعلاقة طردية بين سعر صرف الين والكمية المعروضة منه خلال أي فترة زمنية. ويتحدد سعر صرف العملة بتفاعل قوى الطلب والعرض على العملة في الأسواق العالمية للصرف، أو بتدخل البنوك المركزية للدول للتأثير على أسعار صرف عملاتها، كما سنوضح في الجزء التالي.

١,٣ تحديد سعر الصرف بقوى السوق

تعد سوق الصرف العالمي، كما اشرنا مسبقا سوقا للمنافسة التامة، حيث العدد الكبير من المتعاملين، وتجانس السلع المتداولة، وحرية الخروج والدخول، وتوفر المعلومات بذات القدر للمتعاملين في سوق الصرف. تحت هذه الظروف تتحدد أسعار صرف العملات المتداولة عالميا بتفاعل قوى العرض والطلب، تماما كما تتحدد أسعار السلع المختلفة تحت ظروف المنافسة.

في مثل هذه السوق ودون أي تدخل من الدول يميل سعر صرف الين نظريا إلى الاستقرار عند سعر التوازن كما في الشكل أدناه (٣ وحدات من سلة عملات عالمية). عند أي سعر أقل من ٣ وحدات، تصبح السلع اليابانية

أرخص نسبيا، فتزيد الكمية المطلوبة من صادرات اليابان، وتزيد تبعا لذلك الكمية المطلوبة من الين لسداد قيمة واردات العالم من اليابان. وفي نفس الوقت تصبح واردات اليابان من العالم الخارجي أعلى سعرا بالين من ذي قبل، مما يؤدي إلى نقص الكمية المطلوبة من الواردات اليابان من العالم الخارجي، وبالتالي تقل الكمية المطلوبة من العملات الأجنبية ومن ثم تقل الكمية المعروضة من الين. فهناك إذا عجز في السوق العالمية للين نتيجة للزيادة في الكمية المطلوبة من الين والنقص في الكمية المعروضة من الين. فيضغط هذا العجز على سعر صرف الين إلى أعلى تدريجيا، حتى يصل إلى ٣ وحدات من سلة العملات العالمية، وعندها يختفي فائض الطلب ويزول الضغط على سعر الين فيستقر عند سعر التوازن كما كان في السابق. وكذلك الحال إذا ما ارتفع سعر الصرف إلى مستوى يفوق السعر التوازني للصرف فإن تفاعل قوى الطلب والعرض تضغط على سعر صرف الين إلى أسفل حتى يعود إلى مستواه التوازني مرة أخرى، وذلك في غياب أي تدخل من جانب الدول المتعاملة في سوق الصرف.

٢,٣ تحديد سعر الصرف بتدخل البنك المركزي

في عالم الواقع، قد يختلف الأمر كثيرا عما تناولناه في الفقرة السابقة، فليس بالضرورة أن يؤدي انخفاض سعر صرف العملة الأجنبية، وما يترتب عليه من انخفاض في أسعار الواردات إلى زيادة الكمية المطلوبة منها محليا. فالأمر هنا يتوقف على طبيعة السلع المستوردة ومرونة الطلب

عليها. وكذلك، وحتى لو فرض زيادة الكمية المطلوبة من الواردات فليس بالضرورة أن تتمكن الدول المصدرة من مقابلة هذا الطلب بزيادة في إنتاجها، فالنتيجة تعتمد على مرونة العرض بالنسبة للتغير في الأسعار. وعلاوة على ذلك، نجد أن حركة أسعار الصرف محكومة أيضا بالنظام النقدي العالمي السائد، وماتمليه الاتفاقيات الدولية من تثبيت أو تعويم لأسعار صرف العملات، من خلال الدور الذي تقوم به البنوك المركزية من أجل التحكم في أسعار صرف عملات بلدانها. وعادة ماتلجأ البنوك المركزي إلى طريقتين للتحكم في سعر الصرف نتناولهما فيما يلي بإيجاز.

١،٢،٣ التدخل غير المباشر

كما تعلمنا في الفصل العاشر، فلبنوك المركزية القدرة على التحكم وإلى حد بعيد في عرض النقود، وبالتالي التحكم في سعر الفائدة. فالحفاظ على سعر صرف العملة الوطنية والحيلولة دون تدهوره، يلجأ البنك المركزي إلى خفض عرض النقود وبالتالي زيادة سعر الفائدة محليا، فإذا بقيت أسعار الفائدة العالمية على حالها، أدى ذلك إلى زيادة الطلب على الأصول المالية الوطنية وبالتالي يزيد الطلب على العملة الوطنية مما يدعم سعر الصرف ويحول دون انخفاضه. ويتبنى البنك المركزي سياسة نقدية توسعية، تؤدي إلى خفض سعر الفائدة محليا، للحد من الطلب على العملة الوطنية ومنع ارتفاع سعر صرفها أو الحد من الارتفاع على أقل تقدير.

٢،٢،٣ التدخل المباشر

في بعض الحالات قد يعمل البنوك المركزي على تثبيت سعر صرف العملة عند مستويات أعلى أو أدنى من سعر توازن السوق، خدمة لبعض أهداف الاقتصاد القومي. فإذا رأَت اليابان، على سبيل المثال، تثبيت سعر عملتها عند ٥ وحدات من سلة العملات للين، فإن الكميات المعروضة للبيع بواسطة المستوردين ستفوق الكميات المطلوبة بواسطة المستوردين الأجانب، ويكون هناك فائض عرض عند سعر الصرف ٣ وحدات، مما يولد ضغوطا على سعر صرف الين إلى أسفل وفي اتجاه سعر التوازن. وعلى البنك المركزي الياباني في هذه الحالة، إن أراد تثبيت سعر صرف عملتها عند ٥ وحدات، أن يدخل سوق الصرف مشتريا للكميات الفائضة من الين. وتوصف العملة في هذه الحالة بأنها مقومة بأعلى من سعر التوازن (Overvalued).

وإذا كان سعر صرف الين مثبت عند سعر وحدة واحدة من سلة العملات، وهو أقل من سعر التوازن، فإن الكمية المطلوبة منها بواسطة المستوردون الأجانب ستكون أكبر من الكمية التي يعرضها المستوردون اليابانيون، أي يكون هناك عجز أو فائض طلب على الين، مما يولد ضغوطا على سعر الصرف إلى أعلى باتجاه سعر التوازن، فإذا أرادت البنك المركزي الياباني الإبقاء على سعر الين عند مستوى أقل من سعر التوازن، يتوجب عليه أن يمد السوق بالكميات المطلوبة من الين عند هذا السعر، وذلك يدخل السوق مشتريا للعملات الأجنبية وعارضا للين. وتوصف العملة في هذه الحالة بأنها مقومة بأقل من سعر التوازن (Undervalued).

يقصد بالبنوك الدولية (International Banks)، أو البنوك متعددة الجنسية (Multi National Banks) تلك البنوك التي لها شبكة من الفروع في الأقطار الأجنبية وتتعامل بالعملات الأجنبية إلى جانب عملتها المحلية.

تتسم البنوك الدولية بتاريخها الطويل. فبالرغم من أن البنوك الأمريكية قد أصبحت لها أهمية كبيرة في مجال تقديم الخدمات المصرفية، إلا أن البنوك الأوروبية هي الأخرى قد مارست أعمالها لقرون مضت خارج حدودها الوطنية. فقد كانت للبنوك الإيطالية خلال القرنين الثاني عشر وحتى السادس عشر دور مهم في التمويل الدولي، تبعها بعد ظهور الإمبراطوريات الاستعمارية نمو دور البنوك البريطانية والهولندية والبلجيكية والفرنسية والألمانية، إلا أن البنوك البريطانية كانت هي السائدة حتى نشوب الحرب العالمية الثانية.

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد ركزت البنوك فيها على التنمية الاقتصادية المحلية قبل الحرب العالمية الأولى، إضافة إلى فرض القيود القانونية التي ساهمت في الحد من إمكانية تطور بنوكها خارج حدودها، حيث منعت الحكومة الأمريكية البنوك الوطنية من امتلاك فروع لها في الخارج. إلا أن البيئة الاقتصادية والسياسية قد تغيرت في مطلع القرن العشرين، وذلك بزيادة دور الولايات المتحدة في الشؤون الدولية. فقد صدر في عام ١٩١٣ القانون الفيدرالي الذي أجاز تأسيس فروع للبنوك الأمريكية في الخارج.

الجدير بالملاحظة، أن العمليات الائتمانية قد ازدادت بصورة كبيرة بعد الحرب العالمية الأولى، وخاصة خلال عقد العشرينات من القرن الماضي. إلا أن الكساد العالمي الكبير الذي استمر طيلة الفترة ١٩٢٩-١٩٣٣ قد أدى إلى تقليص عمليات البنوك الدولية حيث فرضت في تلك الفترة قيودا كبيرة من عمليات التحويل الخارجي، وتم تطبيق نظام الحصص (Quota System) على نطاق واسع، وازدادت وسائل السيطرة الحكومية الأخرى، وتم تخفيض أسعار صرف العملات في ظل تعاظم حالة التوتر الدولي. وقد

أدى اندلاع الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٣٩ إلى حدوث تأثيرات سلبية كبيرة على عمليات البنوك الدولية.

واتسمت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بوضع خاص وصف بنقص السيولة الدولية (International Liquidity Shortage)، عانت الأقطار التي تعرضت اقتصاداتها للدمار خلال فترة الحرب من عجز كبير في احتياطاتها الدولية. وأصبح الدولار العملة السائد بفضل امتلاك الولايات المتحدة نحو ٧٥% من مخزون الذهب العالمي وقد تم ضخ الدولار إلى الاقتصاد الدولي بشكل أساس من قبل الحكومة الأمريكية، حيث ساعد على ذلك تنفيذ خطة مارشال لإعادة بناء اقتصادات الأقطار الأوروبية واليابان التي دمرتها الحرب. وقد استعادت هذه الأقطار مكانتها في الاقتصاد العالمي خلال عقد الخمسينات وما بعدها من القرن العشرين مما أدى إلى نمو التجارة العالمية والتمويل الدولي إلى درجة كبيرة. وكان للأقطار الصناعية دورها الفاعل في هذا المجال، خاصة بعد تأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وإنشاء المؤسسات المالية الدولية والقطرية التي تدعم ترويج الصادرات، كبنك الاستيراد والتصدير في الولايات المتحدة في عام ١٩٤٥.

٢- دور البنوك الدولية في التجارة العالمية

توسع دور البنوك الدولية في تمويل التجارة العالمية وعمليات الإقراض والاقتراض الدولي الحكومي والخاص والاستثمار المالي، حيث ساعد على ذلك صدور العديد من القوانين في كثير من الأقطار، وخاصة فيما يتعلق بإلغاء القيود على حرك رؤوس الأموال، التي كان من شأنها تطوير الأسواق المالية والنقدية في هذه الأقطار، ومن ثم انعكس هذا التطور على الصعيد الدولي.

الجدير بالملاحظة، أن الاقتصاد الدولي قد أصبح يتسم بدرجة عالية من التكامل (Integration) والترابط الاقتصادي والمالي والتجاري على نطاق واسع، وقد أولت جميع الأقطار، ولا سيما المتقدمة، أهمية كبيرة لهذا التشابك الاقتصادي، وأدركت أن نمو واستقرار اقتصاداتها يعتمد إلى حد كبير على تطور الاقتصاد الدولي. وتمثل الأسواق النقدية والمالية الوجه المالي لهذا الترابط المادي بين مختلف الأقطار المتقدمة والنامية على حد سواء. كما أن زيادة التكامل والاعتماد الاقتصادي المتبادل

(Economic Interdependency) بين جميع الأقطار يعكس زيادة التكامل النقدي والائتماني الدولي.

وإذا نظرنا إلى التجارة الدولية كأحد المؤشرات لهذا التكامل، نلاحظ أن حجم التجارة الدولية قد ازداد من حوالي ١,٢٠٠ مليار دولار في عام ١٩٧٥ إلى حوالي ٤,٠٠٠ مليار دولار في عام ١٩٨٥، ثم إلى حوالي ٦,٥٠٠ مليار دولار في عام ١٩٩٠، وإلى حوالي ١٠,٠٠٠ مليار دولار في عام ١٩٩٥، وإلى حوالي ١٣,٠٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٠، ثم إلى حوالي (٢٢٠٠٠) مليار دولار في عام ٢٠٠٧.

لقد انخفضت الحصة النسبية للولايات المتحدة في التجارة العالمية من حوالي ٢٥% في عام ١٩٤٨ إلى حوالي ١٣% في عام ٢٠٠٧، وذلك بسبب زيادة الحصة النسبية للأقطار الأوربية من حوالي ٣٠% إلى حوالي ٤٥% خلال الفترة ذاتها كما ازدادت الحصة النسبية للأقطار النامية من حوالي ٢٧% إلى حوالي ٣٦% خلال الفترة.

يستدل من هذه الأرقام أن هناك توسعا كبيرا في العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية بين مختلف مناطق العالم. ومن الطبيعي أن يصاحب هذا التطور تطور مماثل في المعاملات المالية المحلية والإقليمية والدولية لمواكبة هذه الزيادة المضطرة في التكامل الاقتصادي والتجاري والدولي وتسهيل عمليات تحويلها من قبل البنوك الدولية.